

جمهورية العراق
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
خطة البحوث والدراسات لعام ٢٠٠٨

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعزوبية النساء في العراق

اعداد
عبد الرزاق جاسم حسون
رئيس باحثين أقدم

بحث خاص بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لا يجوز نشره أو الاقتباس منه الا بأذن خاص منها .

المقدمة

لا شك ان المرأة تمثل نصف المجتمع ليس على مستوى العراق فحسب بل في جميع المجتمعات العربية وغير العربية وهو ما تؤشره إحصاءات السكان في العراق ودول العالم الأخرى وفي الغالب تكون اعداد الذكور والإناث متقاربة مع اختلافات نسبية بسيطة بين الجنسين تزيد فيها اعداد الإناث عن الذكور بنسب محدودة بسبب تعرض الذكور نسبياً للمخاطر أكثر من الإناث ومنها المشاركة في الحروب والهجرة والتعرض للحوادث نتيجة مساهمته في الحياة العامة بنسب أكثر من النساء مثل مزاولته للأعمال ذات الطبيعة الخطرة وقيادة المركبات الكبيرة في الطرق الخارجية وغيرها الا ان المحصلة النهائية تشير الى وجود توازن بين الجنسين .

ان الثقل السكاني للمرأة وزيادة دورها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي فهي الأم والزوجة والأخت والبنت والموظفة العاملة في معظم مرافق الحياة العامة يكسبها أهمية متزايدة والعمل على ايجاد الحلول لجميع المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها المرأة بحكم التقاليد الموروثة والقسوة والتي غالباً ما تقلل من شأن المرأة وتضع القيود في طريق تطورها وتألقها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

ان احد أهم المشاكل التي تواجه المرأة العراقية والتي تشكل تحدياً حقيقياً لصانعي القرار والباحثين والمهتمين بشؤون المرأة هي تفاقم مشكلة العزوبية في العراق وازدياد عدد المطلقات والأرامل ولسعة الموضوع فأن ما يهمننا البحث فيه هو العزوبية المتزايدة والتي لا تقل خطورة عن مشكلة الأرامل والمطلقات .

ان اعداد العازبات في تزايد مستمر من سنة لأخرى ولا يوجد في الأفق أي نشاطات ملموسة وهادفة لبحث ودراسة هذه الظاهرة ووضع الحلول التي تتناسب وأهميتها .

ان الظروف الاستثنائية التي مرت على العراق منذ سنة 1980 وقيام الحرب العراقية الايرانية مرور بغزو دولة الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية وانتهاء بالاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 والذي لا زالت معالمه قائمة بشكل أو بآخر ساهمت بحصد أرواح مئات الآلاف من الشباب إضافة لنزوح وهجرة اعداد كبيرة خارج العراق طلباً للعيش والأمان مما أدى بالمحصلة النهائية الى اختلال التوازن الديمغرافي بين نسبة الشباب من كلا الجنسين وخاصة في الأعمار المؤهلة للزواج ففي الوقت الذي تزداد اعداد الشباب من الذكور الذين يتعرضون لمخاطر الموت والهجرة فان اعداد الشابات من الإناث يزداد وذلك لتعرضهن بنسب اقل لمخاطر الموت والهجرة .

وعلى الرغم من اتساع ظاهرة العزوبية وانعكاساتها الخطيرة على البنية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية في العراق إلا إن هناك بوادر أمل كبيرة لحل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في ظل التحول الديمقراطي الذي يشهده العراق والانتقال من نظام شمولي استبدادي الى نظام ديمقراطي ينظر الى الانسان كقيمة عليا ويعمل على توفير كل السبل للنهوض به كفرد يشارك في بناء نفسه وبلده بعيداً عن التسلط والعبودية والتهميش وبما يساعد على تصعيد وتأثر العمل الدؤوب والطاقات الكامنة وبلورتها في خدمة الوطن والمواطن في ظل بيئة سليمة قادرة على احتضان وتنمية جميع القدرات صوب العدالة والتنمية وخاصة بعد خروج الاحتلال من العراق والذي قطعت فيه الحكومة أشواطاً متقدمة بشأن مغادرته للأراضي العراقية واكتمال السيادة الوطنية تدريجياً بعد خروج الاحتلال وصولاً الى القرار الوطني المستقل لترسيخ البناء الوطني الديمقراطي وتهيئة البنى الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تعتبر قاعدة الانطلاق الأساسية لبناء العراق الحديث المتطور ووضع الحلول المناسبة لجميع المشاكل والصعوبات التي لازمت الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق لعقود طويلة.

ان المرأة في العراق تتمتع اليوم بحقوق كاملة غير منقوصة وفي جميع مجريات الحياة الاجتماعية والاقتصادية على الرغم من القيود والقسوة والتهميش التي تعرضت اليها في ظل الجهود السابقة ويؤمل ان تزداد مساهمة المرأة تدريجياً في البناء الاجتماعي والاقتصادي ويخطى متقدمة بعد انسحاب قوات الاحتلال من العراق وتوفر الأمن والأمان بشكل متكامل والذي سيتيح جميع مقومات النهوض بالمرأة ورفع القيود والعادات والتقاليد التي غالباً ما تقلل من شأنها وتحد من قدراتها التي لا تقل عن مثيلاتها لدى الرجل وهو ما سيتحقق بالتوعية والتعليم والسياسات الهادفة. ان صعود المرأة الى سلم المشاركة الهادفة في كافة ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية أصبح ظاهرة ملموسة وواضحة للعيان من خلال تبؤها لمراكز متقدمة في الدولة فهي عضو في البرلمان ووزيرة ومدير عام ورئيسة منظمة مجتمع مدني وموظفة وعاملة في مصنع ومزارعة في الحقول إضافة الى دورها الريادي كأم مشاركة في إدارة شؤون البيت ورعاية الأطفال .

يحدونا الأمل في حل جميع مشاكل المرأة بشكل عام والعازبات بشكل خاص من خلال السياسات الهادفة وتوفير البيئة الواعدة لاستيعاب جميع المتغيرات القادرة على رفع القيود والتقاليد الاجتماعية غير المقبولة والمعطلة لدور المرأة لخلق مجتمع الرفاهية.

لا بد لنا ان نحدد مفهوم العزوبية للنساء قبل الدخول في الموضوع فالعزوبية في مفهومها الواسع جميع النساء في سن (15 - 49) سنة وهو سن البلوغ والحمل والإنجاب واللاتي لم يتزوجن ولا يوجد سن محدد نستطيع ان نصف فيه الفتاه بانها عانس لان الظاهرة تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة الى أخرى ولكن هناك شبه اجماع على ان بلوغ الفتاه الى سن (35) سنة يعني دخولها المؤكد في مرحلة العنوسة والبعض يسميها مرحلة العنوسة الدائمة وهو لا يعني ان الفتاة لا تتزوج بعد هذا السن الا ان احتمالات زواجها في الغالب تكون ضئيلة⁽¹⁾.

وان ما يهمننا هو ظاهرة العزوبية بشكل عام والعنوسة بشكل خاص لما لها من وقع على حيوية ومسيرة المرأة والكثير من النساء يرفضن لفظ عانس لما له من ظلال كئيبة كما انه يعتبر مصدر احباط وقسوة لما يحمله من آثار اجتماعية ونفسية على الفتاة وخاصة في المجتمعات العربية والاسلامية والتي غالباً ما توجد قيود وعادات وتقالييد اجتماعية تنظم العلاقة بين الجنسين تصل في بعض الأحيان الى حد العزلة والقطيعة بين الفتاة وكل ما يدور حولها وخاصة الفتاة غير المتعلمة وتلك التي لا تعمل خارج المنزل والتي غالباً ما تبقى وديعة الأسرة بين جدران المنزل لا تستطيع ان تعبر عن حقوقها وتطلعاتها في ظل المفاهيم والتقاليد الاجتماعية السائدة .

ان مشكلة العنوسة تتزايد معدلاتها ومعها يزداد الشعور بالقلق والحرمان والاكنتاب عند الفتيات وهو ما يهدد كيان الأسرة وتماسكها وان أهم الأسباب لتفاقم مشكلة العنوسة في العراق هي اختلال التوازن الديمغرافي بين الرجال والنساء بسبب الحروب والأوضاع الأمنية غير المستقرة التي أزهدت أرواح الملايين من الشباب والهجرة الى الخارج لطلب الأمن والرزق مما ساهم في زيادة عدد الإناث مقارنة بعدد الذكور إضافة لتزايد معدل عمر الزواج لدى الذكور بسبب التعليم وتزايد معدلات البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة كما ان معدل عمر الزواج ارتفع لدى الإناث هو الآخر لأسباب متعددة منها التعليم وانتشار ثقافة الزواج التي لا تشجع الفتيات والأسر على الزواج في الأعمار المبكرة تلافياً للمشاكل والصعوبات الاجتماعية والصحية التي غالباً ما ترافق الزواج المبكر .

(1) د. محمد المهدي ، العنوسة في الوطن العربي أسباب وحلول ، 18 اب ، 2007 .

إن أسباب العنوسة لا تتعلق بالرجل والعادات والتقاليد الاجتماعية والظروف المعيشية فحسب بل ان المشكلة كثيراً ما تكون من الأسرة أو الفتاة نفسها فالمبالغة في نفقات المهور وبعض الطلبات غير المبررة من المتقدمين للزواج وتردد ومساومة وتطرف الفتاة في مواصفات الشاب المتقدم كالوسامة والانحدار الاجتماعي والوظيفي والمستوى المعيشي غالباً ما تشكل عوامل أساسية في احجام الشاب عن الزواج⁽¹⁾ .

مما لا شك فيه ان الفتاة من حقها الطبيعي ان تختار شريك حياتها وبالمواصفات التي تتناسب وحالتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعاطفية ولكن ليس بشكل متطرف يساعد على تباعد المسافات وتحميل الطرف الآخر أكثر من طاقته ان الوقائع تؤشر ان الكثير من الفتيات يرفضن القبول بالزواج لمرات متعددة ومتتالية وتحت ذرائع واهية ، وتوجد بعض الفتيات التي تفضل العنوسة بوعي أو بغير وعي على الرغم مما تتمتع به من الجمال والجاذبية فهي ترفض كل الذين يتقدمون لخطبتها وتدعي بأنه لم يأت النصيب أو العريس المناسب .

وتوجد من بين كل (4) نساء أرامل وعوانس ومطلقات واحدة متزوجة فقط والنسبة ترتفع يوماً بعد آخر⁽²⁾ .

ويبين الجدول رقم (1) توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية وفئات العمر لسنة 1987

1- مها الخطيب ، العنوسة كابوس الرجل قبل المرأة .

2- محمد المهدي ، مصدر سابق .

جدول رقم (1)

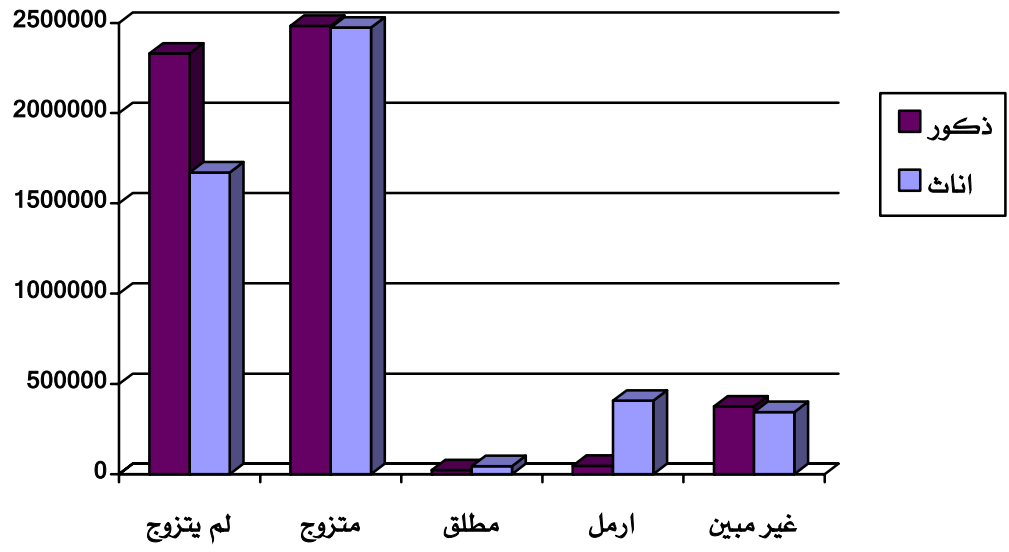
توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية وفئات العمر لسنة 1987

فئات العمر	الجنس	السكان	الحالة الزوجية			
			لم يتزوج	متزوج	مطلق	أرمل
14 - 12	ذكور	640038	548118	3214	34	62
	إناث	605806	514195	9071	109	210
	مجموع	1245844	1062313	12285	143	272
19 - 15	ذكور	996787	847807	51934	347	229
	إناث	912324	657387	165657	2344	3956
	مجموع	1909111	1505194	217591	2691	4185
24 - 20	ذكور	806112	548114	206242	2291	586
	إناث	707910	292767	359277	7081	14166
	مجموع	1514022	840881	565519	9372	14752
29 - 25	ذكور	531239	233999	268644	3601	720
	إناث	487142	92832	354608	6601	17630
	مجموع	1018381	326831	623252	10202	18350
34 - 30	ذكور	531110	80996	432137	4378	1270
	إناث	487578	47724	397120	6785	23813
	مجموع	1018688	128720	829257	11163	25083
39 - 35	ذكور	372297	22576	339115	2778	1358
	إناث	369030	19517	312850	5200	23161
	مجموع	741327	42093	651965	7978	24519
44 - 40	ذكور	297063	10816	278551	2067	1531
	إناث	263752	11663	221317	3829	21367
	مجموع	560815	22479	499868	5896	22898
49 - 45	ذكور	245968	7454	231284	1842	2109
	إناث	211221	8181	169985	3204	25298
	مجموع	457189	15635	401269	5046	27407
54 - 50	ذكور	167673	5010	157119	1180	2427
	إناث	169541	5480	128372	2575	29524
	مجموع	337214	10490	285491	3755	31951
59 - 55	ذكور	176087	4794	164137	1102	4127
	إناث	179881	5309	125201	2433	43011
	مجموع	355968	10103	289338	3535	47138
64 - 60	ذكور	120480	3189	110436	859	4596
	إناث	147066	3555	90138	1751	48035
	مجموع	267546	6744	200574	2610	52631

تابع جدول (1)

الحالة الزوجية					السكان	الجنس	فئات العمر
غير مابين	أرمل	مطلق	متزوج	لم يتزوج			
1191	4936	590	80239	2319	89275	ذكور	69 - 65
2870	39276	1125	52810	2124	98205	إناث	
4061	44212	1715	133049	4443	187480	مجموع	
1165	6368	494	67326	1906	77259	ذكور	74 - 70
2449	39984	772	35311	1540	80056	إناث	
3614	46352	1266	102637	3446	157315	مجموع	
2092	15834	568	82630	2172	103296	ذكور	75 فأكثر
4702	74472	762	37028	1602	118566	إناث	
6794	90306	1330	119658	3774	221862	مجموع	
81305	430	139	10525	10678	103077	ذكور	غير مابين
77640	3477	302	15014	7279	103712	إناث	
158945	3907	441	25539	17957	206789	مجموع	
375427	46583	22270	2483533	2329948	5257761	ذكور	المجموع
344623	407380	44873	2473759	1671155	4941790	إناث	
720050	453963	67143	4957292	4001103	10199551	مجموع	

المصدر :- نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1987



شكل رقم (1)

توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية لسنة 1987

ويؤشر لنا الجدول رقم (1) توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية وفئات العمر والذي يتضمن مفردات عن عدد الإناث المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل وكذلك الحال بالنسبة للذكور وان موضوع بحثنا هو الإناث والذي بلغ فيه عدد النساء المتزوجات (2473759) امرأة في حين كان عدد النساء الغير متزوجات (1671155) امرأة ، وبلغت نسبة النساء المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين (50.06 % ، 33.82 % ، 0.91 % ، 8.24 % ، 6.97 %) على التوالي من عدد النساء الكلي في سن الزواج والذي بلغ (4941790) امرأة وهي نسب عالية وتدعو للقلق وتعني ان حوالي (33.82 %) من النساء العراقيات في سن الزواج غير متزوجات وان كانت هذه النسبة تخفي حقيقة ان سن الزواج الحقيقي هو للفئة العمرية (15 - 49) وهي الفئة المؤهلة للحمل والإنجاب وان الفئة العمرية (12 - 14) على الرغم من حصول زواج فيها الا انه في الغالب يكون محدود نسبة الى الفئات الأخرى بسبب عدم البلوغ وتؤشر لنا الأرقام في الجدول نسبة الفتيات المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين حيث بلغت (1.50 % ، 84.88 % ، 0.02 % ، 0.03 % ، 13.57 %) من عدد الفتيات الكلي في هذه المرحلة العمرية والذي بلغ (605806) فتاة وتؤشر لنا هذه النسب ان هذه الفئة العمرية من الفتيات هي فئة لا زالت صغيرة وفي الغالب غير بالغة وان حالات الزواج فيها محدودة والتي بلغت (1.50 %) فقط من عدد الفتيات الكلي في هذه الفئة وكذلك الحال بالنسبة للمطلقات والأرامل وعند استبعاد هذه الفئة تكون نسبة النساء المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين (56.84 % ، 26.69 % ، 1.03 % ، 9.39 % ، 6.05 %) على التوالي من عدد النساء الكلي في سن الزواج (15) سنة فما فوق والذي بلغ (4335984) امرأة والتي ارتفعت فيها نسبة النساء المتزوجات وانخفضت نسبة النساء غير المتزوجات بشكل واضح .

وعند النظر الى الجدول من زاوية النساء العوانس اللاتي بلغن سن (35) سنة فأكثر ولم يتحقق لهن الزواج (66250) امرأة ونسبة (3.81 %) من عدد النساء في هذه السن والبالغ (1741030) امرأة وبالتالي تتضاعف النسبة عند إضافة المطلقات والأرامل والغير مبين .

ان نسبة (3.81 %) من النساء العوانس اللاتي غادرهن قطار الزواج بشكل أو بآخر بحدود (66250) امرأة وقد يبدو للقارئ رقم متواضع ولكنه رقم كبير يحمل في طياته سفراً من المعاناة والحرمان وكل ماله علاقة بالأعباء الاجتماعية والنفسية والعاطفية التي تلازم المرأة في هذه السن الخطرة لان المرأة من حقها الطبيعي وكشريك في المجتمع ان تتزوج بهدف تكوين الأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية للمجتمع فمنها يبدأ وعليها يعتمد بقدر ما تكون الأسرة مترابطة بقدر ما يكون المجتمع قوياً ومترابطاً والزواج هو الوسيلة المثلى لبناء مجتمع متوازن ومستقر والأسرة تتكون عن طريق الزواج الذي يشبع الحاجات النفسية والجسدية للأفراد ويبعد الانحراف

والشدوذ ويحقق الحياة الواعدة والهدوء والاستقرار⁽¹⁾)

.(

(21:) .

ومن الطبيعي ان يتزوج الانسان ويكون أسرة ومن غير الطبيعي ان يبقى عازباً وهو ما ينطبق على الرجل والمرأة وبما ان المجتمعات النامية تقوم على أساس التمييز الجنسي المتمثلة على هيمنة الرجل بشكل نسبي على اتجاهات الحياة العامة لذلك يعتبر الرجل ان لم يتزوج فهذا يعود إليه والى قرار اتخذه بعدم الزواج وإيرادته أما الفتاة فإذا لم تتزوج فلأنها غير مرغوب فيها فهي عانس وهي صفة فيها من التبخيس والقسوة والأنانية والتصنيف الاجتماعي والمغالاة في هيمنة الرجل⁽¹⁾ والقسوة لا تتوقف عند هذا الحد فالرجل يستطيع وعلى وفق العادات والتقاليد ان يمارس كل أنواع السلوكيات التي تساعده على إشباع شهواته وغرائزه الجنسية والجسدية بعيداً عن أنظار المجتمع في حين ترفع جميع الأسلحة الاجتماعية حتى تصل الى حد القتل والتشهير اذا ما قامت الفتاة بممارسة أي سلوك اجتماعي يسهل لها إشباع ولو جزء بسيط من احتياجاتها الجسدية والعاطفية .

ان المرأة في المجتمعات النامية حقاً مظلومة وان تعالت الأصوات في وسائل الاعلام والمؤتمرات والندوات والمنتديات بشأن أنصاف المرأة لكنها لا زالت دون مستوى الطموح نحن ليس مع إطلاق العنان لسلوكيات المرأة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية ولكن لا بد ان تكون هناك مساواة مع الرجل ولو بشكل نسبي في ممارستها لحقوقها وبشكل واعي وبما لا يتعارض مع الثوابت الأخلاقية .

1- العنوسة ، [http : // www. 7NoNa . com osra / 244 .html](http://www.7NoNa.com/osra/244.html)

2- عازبات مع سبق الاصرار [Http :// www. Aljami . com / hode / 25683](http://www.Aljami.com/hode/25683)

المرأة كيان رقيق ومزيج من الحنان والعاطفة كرمها الله تعالى ولا بد لنا ان نحترم هذا الكيان ضمن الأطر القانونية والعادات والتقاليد التي تعزز من شأن المرأة وعلينا ان نفكر مئات المرات بان القسوة على المرأة هي القسوة على أنفسنا ولا بد لنا من السماح لها بممارسة حياتها الطبيعية من دون قيود اجتماعية لاستثمار جميع الطاقات ومقومات الابداع الكامنة لديها لزيادة فاعليتها ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وانتشال جميع الرواسب والمخلفات الاجتماعية التي تقلل من شأنها وأهمها إعطاء الحرية الكاملة للمرأة وعدم محاسبتها على بعض الأمور الهامشية وعلينا ان نحاسب أنفسنا قبل ان نحاسبها ونضع القيود عليها وكلا الجنسين يخضعون لمعايير الحقوق والواجبات من دون تمييز وبهذه الحالة فقط يمكننا الوصول الى مجتمع الفضيلة والرفاهية ، عندما يؤمن الرجل بأن السلوك الذي يراه غير مقبول لدى المرأة يحرمه على نفسه ايضاً وليس العكس ان المرأة خلقت كي تكون وديعة وملاك من السماء اذا ما أحسن التعامل معها وسبل النهوض بها وتوفير فرص ومقومات نجاحها .

ويبين لنا الجدول رقم (2) توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية وفئات العمر حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 ومن خلال تأشير الأرقام في هذا الجدول نجد ان عدد النساء المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين قد بلغ (3045314 ، 2537956 ، 74172 ، 511866 ، 723) على التوالي وبنسبة (49.36 %) ، (41.13 %) ، (1.20 %) ، (8.30 %) ، (0.01 %) على التوالي من عدد النساء الكلي في سن الزواج والذي بلغ (6170031) امرأة وتؤشر لنا هذه النسب ارتفاع نسبة النساء غير المتزوجات من (33.82 %) في تعداد سنة 1987 الى (41.13 %) في تعداد 1997 وهي نسبة كبيرة بلا شك تدعو الى القلق والتأمل وتعني ان من بين كل عشرة نساء توجد أربعة غير متزوجات في سن الزواج وبعد إضافة الأرامل والمطلقات تصبح النسبة خمسة غير متزوجات الى خمسة متزوجات .

وبعد استبعاد الفئة العمرية (12 - 14) تكون نسبة النساء المتزوجات والغير متزوجات والمطلقات والأرامل والغير مبين (55.51 % ، 33.78 % ، 1.35 % ، 9.35 % ، 0.01 %) على التوالي من عدد النساء الكلي في سن الزواج (15) سنة فما فوق والذي بلغ (5474814) امرأة والذي انخفض فيه نسبة النساء المتزوجات من (56.84 %) في تعداد 1987 الى (55.51 %) في تعداد 1997 في حين ارتفعت فيه نسبة النساء غير المتزوجات من (26.69 %) في تعداد 1987 الى (33.78 %) في تعداد 1997 وهو ما يؤكد تنامي عدد الفتيات الغير متزوجات في سن الزواج بشكل تدريجي خلال الفترة بين التعدادين من دون أي سياسة قادرة على تنظيم هذه الظاهرة وبما يتناسب وخطورتها بل حدث العكس حيث انتشرت الفوضى والحروب والظروف المعيشية الصعبة والحصار الاقتصادي التي كانت من العوامل الأساسية التي ساهمت في رفع نسبة العزوبية .

وبلغ عدد النساء العوانس اللاتي بلغن سن (35) سنة فأكثر ولم يتحقق لهن الزواج (117124) امرأة وبنسبة (5.69 %) من عدد النساء في هذه السن والذي بلغ (2057250) امرأة وبالتأكيد تتضاعف النسبة عند إضافة المطلقات والأرامل والغير ميين وان النسبة ارتفعت عن تعداد 1987 حيث كانت نسبة النساء العوانس (3.81 %) فقط وكما موضح في جدول رقم (2) .

جدول رقم (2)

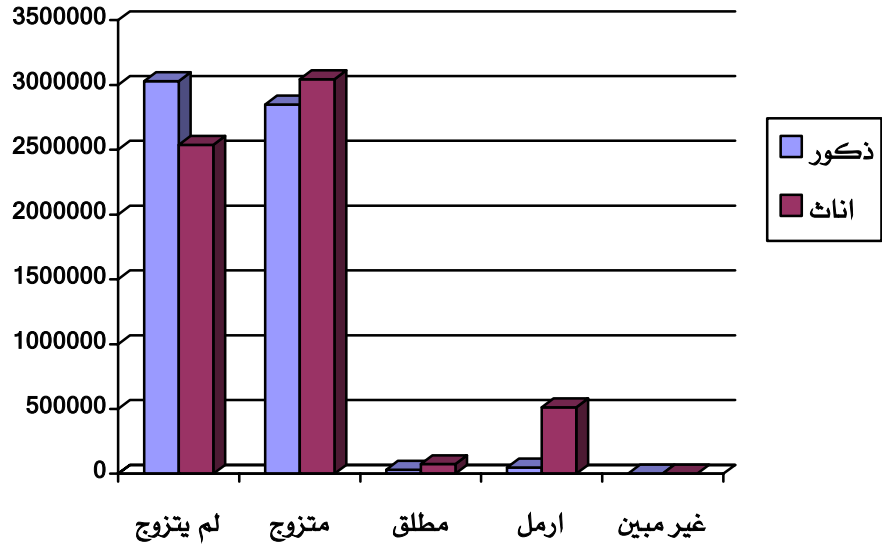
توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية وفئات العمر لسنة 1997

الحالة الزوجية					السكان	الجنس	فئات العمر
غير مابين	أرمل	مطلق	متزوج	لم يتزوج			
3	9	15	1250	720361	721638	ذكور	14 - 12
9	39	73	6267	688829	695217	إناث	
12	48	88	7517	1409190	1416855	مجموع	
18	57	291	31456	1076071	1107893	ذكور	19 - 15
52	505	2539	162218	917289	1082603	إناث	
70	562	2830	193674	1993360	2190496	مجموع	
26	401	2437	186445	719679	908988	ذكور	24 - 20
62	2831	9663	422176	483845	918577	إناث	
88	3232	12100	608621	1203524	1827565	مجموع	
59	997	6396	459423	331806	798681	ذكور	29 - 25
125	9088	13911	542879	231023	797026	إناث	
184	10085	20307	1002302	562829	1595707	مجموع	
48	1119	6262	482851	100030	590310	ذكور	34 - 30
81	19611	13114	486706	99846	619358	إناث	
129	20730	19376	969557	199876	1209668	مجموع	
49	875	4355	313014	33649	351942	ذكور	39 - 35
75	26628	9023	347715	39253	422694	إناث	
124	27503	13378	660729	72902	774636	مجموع	
26	1400	3877	364473	17154	386930	ذكور	44 - 40
59	43121	8244	334937	27590	413951	إناث	
85	44521	12121	699410	44744	800881	مجموع	
34	1810	2531	270540	8852	283767	ذكور	49 - 45
48	47038	5562	246614	14530	313792	إناث	
82	48848	8093	517154	23382	597559	مجموع	
20	2579	1824	219650	5910	229983	ذكور	54 - 50
36	44497	3857	164751	10163	223304	إناث	
56	47076	5681	384401	16073	453287	مجموع	

تابع جدول (2)

الحالة الزوجية					السكان	الجنس	فئات العمر
غير ميين	أرمل	مطلق	متزوج	لم يتزوج			
19	3645	1417	166129	4410	175620	ذكور	59 - 55
32	48195	2865	114234	7621	172947	إناث	
51	51840	4282	280363	12031	348567	مجموع	
11	4074	865	103874	2892	111716	ذكور	64 - 60
20	48278	1841	74643	4963	129745	إناث	
31	52352	2706	178517	7855	241461	مجموع	
23	6795	685	99350	2684	109537	ذكور	69 - 65
28	61523	1523	63349	4501	130924	إناث	
51	68318	2208	162699	7185	240461	مجموع	
6	6584	428	61078	1701	69797	ذكور	74 - 70
12	56074	899	38919	2824	98728	إناث	
18	62658	1327	99997	4525	168525	مجموع	
47	18389	533	85697	2133	106799	ذكور	75 فأكثر
37	103450	976	35576	3009	143048	إناث	
84	121839	1509	121273	5142	249847	مجموع	
40	97	44	3656	3233	7070	ذكور	غير ميين
47	988	82	4330	2670	8117	إناث	
87	1085	126	7986	5903	15187	مجموع	
429	48831	31960	2848886	3030565	5960671	ذكور	المجموع
723	511866	74172	3045314	2537956	6170031	إناث	
1152	560697	106132	5894200	5568521	12130702	مجموع	

المصدر :- نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997



شكل رقم (2)

توزيع السكان حسب الجنس والحالة الزوجية لسنة 1997

غالباً ما يوصف الرجل والمرأة اللذان فاتهما سن الزواج بالرجل والمرأة العانس وان سن الزواج في ارتفاع وهو ما يعرف بالعنوسية وهي ظاهرة لم تكن في السابق مشكلة اجتماعية بارزة في المجتمع العربي بل تكاد تكون محدودة وهامشية الا ان انتشار التعليم وارتفاع المستوى المعاشي والانفتاح على الثقافات الأخرى وعلى الرغم من ايجابيات هذه العوامل الا انها ساعدت في ارتفاع عمر الزواج لدى الجنسين⁽¹⁾.

ان جميع الأديان السماوية حثت الانسان على الزواج وتكوين أسرة وذلك لضمان استمرار التكوين العائلي والابتعاد عن مزالق السوء كما أثبتت الدراسات بان المرأة والرجل على حد سواء يصابون بأمراض نفسية في حالة كونهم عزاب أكثر من المتزوجين بنسبة كبيرة وان الرجل والمرأة العانس يميلون الى الإصابة بالكآبة والشعور بالظلم أكثر من الأشخاص المتزوجين وذلك لان الشخص المتزوج غالباً ما يفكر باستغلال وقته بما ينفع عائلته وزواجه كما ان المرأة المتزوجة تكون منهمكة بالحفاظ على عائلتها وزواجها وفي دراسات أخرى أثبتت ان الرجل تنخفض رغبته في العدوان الى الربيع في حالة الزواج وان المرأة تنخفض رغبته في الانفاق الزائد الى النصف في حالة زواجها وهو يصب في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للزواج (2) . وعلى الرغم من تصاعد الدعوات الى ايجاد حل لمشكلة العزوبية بشكل عام والعنوسة بشكل خاص الا ان واقع الحال يؤشر تصاعد هذه الظاهرة وكما موضح في الجدول رقم (3) .

1- العنوسة ، ظروف وملابسات

2- مها الخطيب ، مصدر سابق .

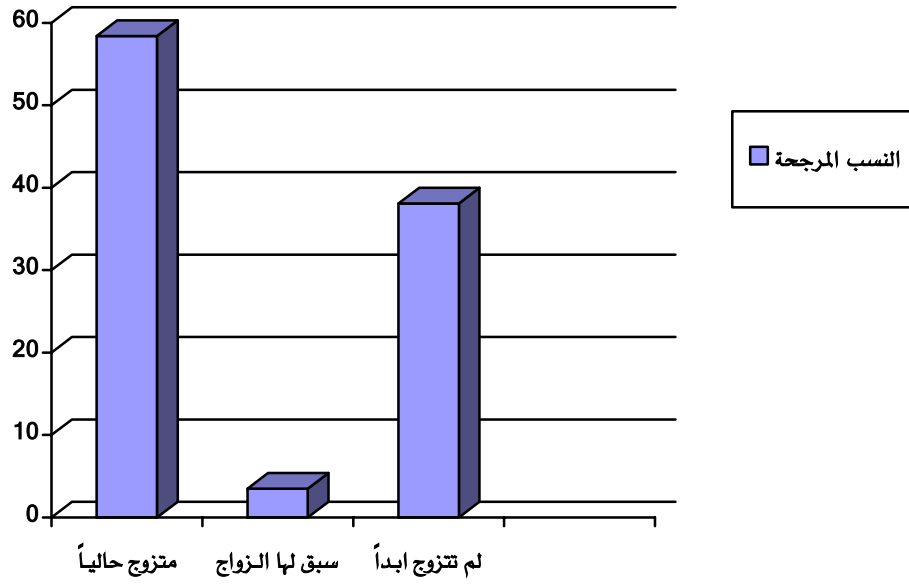
جدول رقم (3)

التوزيع النسبي للنساء من (15 - 49) سنة طبقاً للخصائص العامة لسنة 2006

عدد النساء		النسبة المرجحة	الظاهرة
غير مرجحة	مرجحة		
الحالة الزوجية			
15797	15875	58.4	متزوج حالياً
981	958	3.5	سبق لها الزواج
10408	10353	38.1	لم تتزوج ابداً
التعليم			
5343	4971	18.3	غير متعلمة
11253	11390	41.9	ابتدائي
10342	10632	39.1	ثانوي (متوسطة واعدادية) +
247	192	0.7	تعليم غير نظامي
1	1	0.0	لا يعرف / غير مبين

المصدر : نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (3- Mics) لسنة 2006.

ويتضح لنا من الجدول رقم (3) ان ظاهرة العزوبية وعلى الرغم من اقتصارها على النساء في سن الحمل والإنجاب (15 - 49) سنة قد بلغت (38.1 %) وهي نسبة كبيرة بلا شك وفي الوقت الذي يحرص فيه جميع المهتمين بشؤون المرأة على منحها وتمتعها بالمكانة التي تستحقها نجد ان المرأة العراقية توافق بممارسة العنف الأسري عليها عند قيامها ببعض الأفعال التي تعطي المبرر للزوج بضرب زوجته وكما مبين في الجدول رقم (4) .



شكل رقم (3)

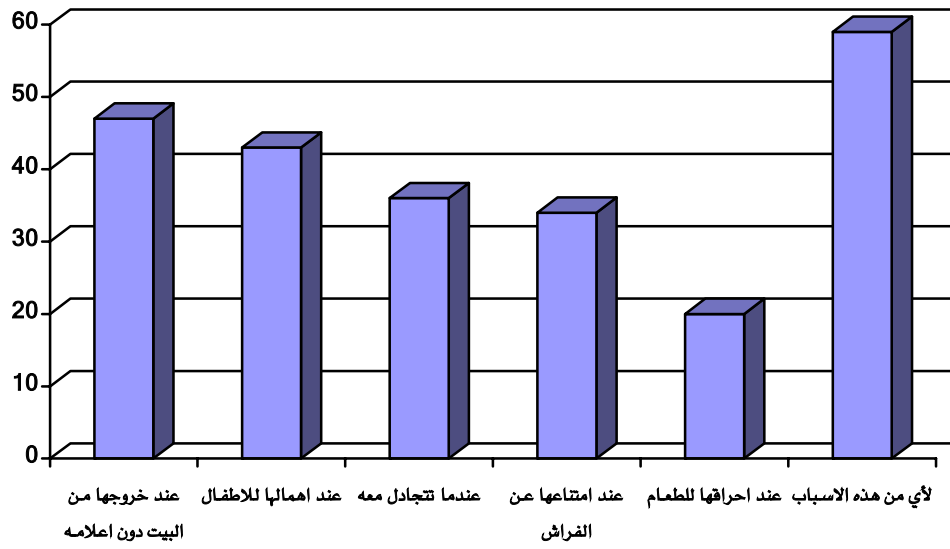
التوزيع النسبي للنساء من (15 - 49) سنة حسب الحالة الزوجية لسنة 2006

جدول رقم (4)

نسبة النساء البالغات من العمر (15 - 49) سنة ويعتقدن ان الزوج لديه المبرر لضرب زوجته

التفاصيل	عند خروجها من البيت دون اعلامه	عند اهمالها للأطفال	عندما تتجادل معه	عند امتناعها عن الفراش	عند احراقها للطعام	لأي من هذه الأسباب	عدد النساء البالغات من العمر (15 - 49) سنة
حضر	40.8	37.3	31.2	29.3	15	53.7	18028
مراكز المحافظات	40.2	37.6	31.4	29.4	15.9	52.8	10677
مناطق حضر أخرى	41.6	36.9	31	29.3	13.7	54.9	7351
ريف	60.1	53.6	46.1	43.5	28.5	69.7	9158
الحالة الزوجية							
متزوجة حالياً	51.2	46	49.3	40.1	20.8	63.1	15875
سبق لها الزواج	48.6	46	39.8	42.4	23.2	65.5	958
لم يسبق لها الزواج	41.1	37.6	31.2	24.2	17.4	52.3	10353
التعليم							
غير متعلمة	61.8	55.8	49.7	47	30.9	70.6	4971
ابتدائي	54.4	49	42.5	39	23.8	66	11390
ثانوي	32.4	29.6	22.8	22.4	9.3	45.9	10632
برنامج دراسي غير نظامي	69.2	64.9	58.9	58	43.1	76.5	192
المجموع	47	43	36	34	20	59	27186

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح (MICS3) لسنة 2006 .



شكل رقم (4)

نسبة النساء البالغات من العمر (15 - 49) سنة ويعتقدن ان الزوج لديه المبرر لضرب زوجته

ومن خلال مشاهدة دقيقة لمحتويات الجدول رقم (4) نجد ان نسب العنف الأسري التي يمارسها الرجل ضد زوجته والتي تقبل بها النساء ويعتقدن ان الزوج له المبرر لضرب زوجته هي نسب عالية لدى المتزوجات والغير متزوجات والتي بلغت (47% ، 43% ، 36% ، 34% ، 20% ، 59%) لحالات الخروج من البيت بدون علم الزوج واهمال الأطفال والمجادلة معه وامتناعها عن الفراش واحراقها الطعام ولأي من هذه الأسباب على التوالي .

ان موافقة المرأة واعطائها المبرر للزوج لضربها يضعف ويقلل من شأن المرأة وكرامتها ويجعل منها مخلوق هامشي ويتنافى مع جميع الدعوات والقرارات التي تطالب بحقوق المرأة وانصافها علماً ان هذه النسب والاجابات تمت بشكل طوعي وفي اعتقادي ان هذه النسب تدعو الى القلق لا لشيء وانما لمجرد قبول المرأة بضررها هو انتقاص لذاتها وكرامتها وكيف بنا ان نريد من تعزيز مكانة المرأة ورفع شأنها اتجاه هذه الأرقام التي تؤشر باتجاه نسبة كبيرة من النساء يعتقدن بوجوب الضرب من قبل الأزواج .

اننا نسعى مع كل الجهود المخلصة لرفع مكانة المرأة وبكافة السبل وتنمية قدراتها الاجتماعية والاقتصادية كشريك واعي في المجتمع تساهم مع الرجل في كافة مرافق الحياة وفي علاقة متكافئة في كافة الاتجاهات عدا ما يتعلق باحكام الشريعة والقوانين والأنظمة التي تنظم العلاقة بين الجنسين مع محاولة تهذيبها وابرازها بشكلها الحقيقي بعيداً عن التعقيدات والرتوش التي غالباً ما تكون محبطة لدور المرأة في المجتمع .

أملنا كبير في المرأة فهي المحطة الأولى قبل غيرها في تحقيق ذاتها من خلال رفع قدراتها التعليمية وتعزيز مساهمتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في كافة الميادين لتأمين مغادرتها لكل جوانب الضعف والتهميش والارتقاء بقدراتها الذاتية والفكرية وعدم القبول والتهاون بالتجاوز عليها لتحقيق مجتمع الفضيلة والرفاهية .

وكاستنتاج عام فان المرأة لا زالت تواجه العنف بمختلف أشكاله حتى في الدول الصناعية المتقدمة ففي فرنسا (95%) من ضحايا العنف من النساء ، (51%) منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أصدقائهن وفي كندا (60%) من الرجال يمارسون العنف ، (66%) تتعرض العائلة كلها الى العنف ، وفي الهند (8) نساء من بين كل عشر نساء ضحايا للعنف سواء العنف الأسري أو القتل وفي البيرو (70%) من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هي لنساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن ، وان زهاء (60%) من النساء التركيات فوق سن الخامسة عشرة تعرضن للعنف أو الضرب أو الاهانة أو الإذلال على أيدي رجال من داخل الأسر سواء من الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الأب أو والد الزوج وأشارت الدراسة الى ان (50%) من النسب الأنفة يتعرضن للضرب بشكل مستمر وان (40%) منهن يرجعن السبب في ذلك لظروف اقتصادية وتناول

الكحوليات وان (25%) فقط من أولئك النساء اللاتي يتعرضن للضرب يقمن بالرد على الضرب بعنف مماثل في حين ان (10%) فقط منهن يتركن المنزل احتاجاً على العنف والغريب ان (70%) من السيدات اللاتي يتعرضن للضرب لا يحبذن الطلاق حفاظاً على مستقبل الأولاد في حين ان (15%) فقط منهن لا يطلبن الطلاق بسبب حبهن لأزواجهن وفي الولايات المتحدة يعتبر الضرب والعنف الجسدي السبب الأساسي في الإصابات البليغة للنساء⁽¹⁾ .

يحدونا الأمل ان تكون المرأة بمستوى مكانتها ولا تقبل الا ان تكون عضوه نافعة في المجتمع والتي كرمها الله في محكم كتابه الكريم في قوله تعالى ((وعاشروهن بالمعروف)) وقوله تعالى ((فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان)) ان هذه الآيات تؤشر ضرورة التعامل مع المرأة بكل معاني اللياقة والاحترام وعلى قواعد ثابتة لبناء الأسرة والمجتمع وفق أسس العدل والمساواة بعيداً عن الأنانية والإكراه .

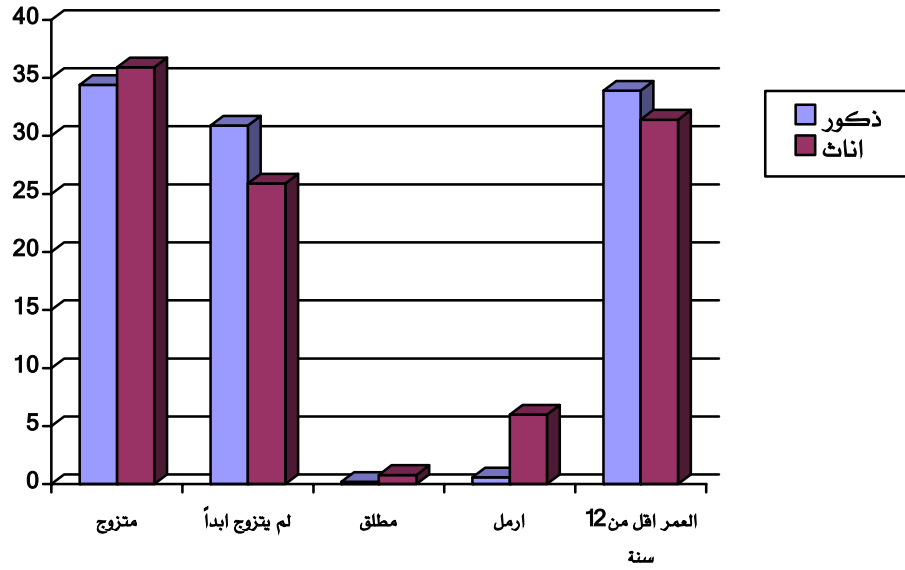
1- شمخي جبر ، العنف ضد المرأة أشكاله ومصادره وأثاره ، ، جريدة الصباح ، الملحق الأسبوعي ، الثلاثاء ، 13 ايار 2008 ، العدد (1387) ، ص 7 .

جدول رقم (5)

يبين لنا الجدول رقم (5) توزيع الأفراد حسب خصائصهم الديمغرافية والجنس

الإجمالي			ريف			حضر			خصائص الأفراد
الإجمالي	إناث	ذكور	الإجمالي	إناث	ذكور	الإجمالي	إناث	ذكور	
العمر (سنة)									
14.6	14.0	15.2	15.9	15.4	16.4	14.1	13.4	14.7	0 -4
13.2	12.7	13.7	15.6	15.2	16.0	12.2	11.6	12.8	5 -9
12.0	11.7	12.3	13.6	13.3	13.9	11.3	11.1	11.6	10 -14
11.2	11.3	11.1	11.4	11.1	11.7	11.1	11.4	10.8	15 -19
9.4	9.5	9.3	8.7	8.7	8.6	9.7	9.8	9.5	20 -24
8.4	8.5	8.3	7.5	7.6	7.5	8.7	8.8	8.7	25 -29
7.2	7.2	7.3	6.4	6.8	6.0	7.6	7.4	7.8	30 -34
6.0	6.0	6.0	5.6	5.5	5.7	6.1	6.2	6.1	35 -39
4.3	4.3	4.2	3.8	3.9	3.7	4.4	4.5	4.4	40 -44
2.9	3.1	2.6	2.2	2.5	1.8	3.2	3.4	2.9	45 -49
3.4	3.8	3.0	2.9	3.1	2.7	3.6	4.1	3.1	50 -54
2.4	2.4	2.4	2.0	2.1	2.0	2.5	2.5	2.6	55 -59
1.8	1.8	1.8	1.4	1.5	1.4	2.0	2.0	2.0	60 -64
3.3	3.7	2.9	3.0	3.4	2.5	3.5	3.9	3.0	65 فأكثر
الحالة الزوجية									
35.2	35.9	34.4	32.3	32.9	31.7	36.3	37.2	35.5	متزوج
28.4	25.9	30.9	27.6	25.6	29.6	28.7	26.0	31.4	لم يتزوج ابداً
0.5	0.8	0.2	0.3	0.4	0.1	0.6	0.9	0.2	مطلق / مطلقة / منفصل
3.3	6.0	0.6	2.7	5.0	0.4	3.5	6.4	0.7	أرمل / أرملة
32.7	31.4	33.9	37.1	36.0	38.1	30.8	29.5	32.2	العمر اقل من 12 سنة

المصدر : المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2007



شكل رقم (5)

توزيع الأفراد حسب الجنس والحالة الزوجية حسب نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق لسنة 2007

ومن خلال قراءة متأنية للمفردات الواردة في الجدول نرى وللوهلة الأولى ان نسبة العزوبية ايضاً مرتفعة فقد بلغت نسبة الإناث غير المتزوجات على المستوى الإجمالي للحضر والريف (25.9%) وبلغت نسبة الأرامل (6%) في حين بلغت نسبة المطلقات (0.8%) وهذه النسب أجماليه ولو تم تحديدها على مستوى الفئات لظهرت نسبة الإناث في مرحلة العزوبية والعنوسة والأرامل مرتفعة جداً وهو ما يتفق مع الاستنتاج العام والذي يؤشر الارتفاع التدريجي لهذه الظاهرة .

أسباب ومشاكل العزوبية في العراق

قام الباحث بمحاولة لتأطير مشاكل العزوبية في العراق من خلال عينة على منتسبات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء وتم توزيع استمارة استبيان صممت لهذا الغرض شملت (130) منتسبة وكانت نسبة الاستجابة عالية جداً حيث تمت الإجابة على جميع الاستمارات الموزعة وكما موضح في الجدول رقم (6) والذي يوضح فيه عدد المشمولات بالاستبيان حسب فئات الأعمار والحالة العلمية والذي تركّز فيه عدد المنتسبات في الفئات (31 - 35) ، (26 - 30) ، (36 - 40) ونسبة (26.15 %) ، (23.85 %) ، (19.23 %) على التوالي في حين تركّزت الحالة العلمية في حملة شهادة البكالوريوس والإعدادية والمعهد بنسبة (46.92 %) ، (32.31 %) ، (13.08 %) على التوالي وهو ما يؤكد ظاهرة ايجابية تؤشر ان أكثر من (46 %) من المشمولات بالاستبيان يحملن شهادة البكالوريوس كما ان (50 %) من المشمولات بالاستبيان تتراوح أعمارهن بين (26 - 35) سنة أي ضمن الفئات الشابة المؤهلة للعمل والعتاء إضافة الى تركّز عدد كبير من المشمولات ضمن حملة الشهادة الجامعية مما يفتح الباب واسعاً في الحصول على بيانات واقعية تتناسب والمؤهلات العلمية للمنتسبات من حملة هذه الشهادة .

جدول رقم (6)

عدد المشمولات بالاستبيان حسب فئات الأعمار والحالة العلمية

عدد المشمولات	الحالة العلمية	فئات الأعمار						
		25 - 18	30 - 26	35 - 31	40 - 36	45 - 41	50 - 46	51 فأكثر
5	دون المتوسطة	0	0	0	2	0	3	0
42	اعدادية	2	7	9	11	4	3	2
17	معهد	0	6	3	5	2	1	0
61	بكالوريوس	9	18	20	5	2	4	2
3	دبلوم عالي	0	0	1	2	0	0	0
2	ماجستير	0	0	1	0	0	1	0
0	دكتوراه	0	0	0	0	0	0	0
130		11	31	34	25	8	12	4

♦ لم يذكر العمر في استمارة الاستبيان .

ومن خلال مراجعة الجدول رقم (7) والذي يتضمن عدد المشمولات بالاستبيان حسب فئات الأعمار والحالة الاجتماعية والذي يُوْشر ان (58) منتسبة وبنسبة (44.62%) من مجموع المنتسبات الذي بلغ (130) منتسبة غير متزوجات وهي نسبة كبيرة كما أنها تؤكد افتراضنا السابق بتزايد نسبة العزوبية تدريجياً وتركز عدد النساء غير المتزوجات في الفئات (26- 30) ، (31- 35) ، (36- 40) وبنسبة (29.31%) ، (25.86%) ، (15.52%) على التوالي من العدد الكلي للنساء غير المتزوجات وعند إضافة الأرامل والمطلقات الى عدد النساء غير المتزوجات يكون العدد (64) منتسبة وبنسبة (49.23%) أي حوالي نصف عدد النساء موضوع عينة الاستبيان .

ان تنامي واتساع نسبة النساء غير المتزوجات هي ظاهرة جديدة نشأت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وتفاقت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وهي ظاهرة تحتاج الى وقفة متأنية وعميقة لدراسة أسبابها وسبل معالجتها ان الحياة المدنية المعاصرة وتعقيداتها وبما تحمله من متداخلات كانت السبب الأساسي لارتفاع واتساع ظاهرة العزوبية والعنوسة والمظاهر الأخرى كالطلاق والترمل ليس في العراق فحسب بل في جميع الأقطار العربية وتشير الإحصائيات الى ان عدد الذين وصلوا الى مرحلة العنوسة في مصر من الجنسين بلغ (9) ملايين حالة والذين تجاوزوا سن الخامسة والثلاثين من العمر كما بلغت عدد وثائق الطلاق التي صدرت في سنة 2001 (75) ألف وثيقة طلاق ومن الطريف ان الإحصائيات أشارت الى وجود أكثر من خمسة آلاف مصري متزوج من أربعة سيدات ومن هؤلاء من يحمل مراتب علمية متقدمة ومن يحمل شهادة الدكتوراه وأوضحته الدراسة ان نسبة الطلاق في السعودية ارتفعت الى (20%) من عقود الزواج المسجلة كما ارتفعت عدد النساء العانسات في السعودية الى مليون ونصف المليون عانس ومثل هذا العدد أو أكثر من الشباب وفي قطر بلغت نسبة الطلاق (31%) من اجمالي حالات الزواج ونسبة العنوسة (15%) وبلغت نسبة الطلاق في الكويت (35%) من اجمالي حالات الزواج والعنوسة الى (18%) وفي الإمارات ارتفعت نسبة الطلاق الى (46%) والعنوسة الى (20%) وفي الأردن ارتفعت نسبة العازبات في الفئة العمرية (15- 49) سنة من (34%) سنة 1976 الى (49%) سنة 2001⁽¹⁾ .

(1) عبد العزيز بن محمد السريهيد ، انا مسلمة ، العنوسة والطلاق ، نسب وإحصائيات .

وان أعلى نسبة طلاق كانت في منطقة الشرقية في السعودية وتصل الى (6) حالات من عشر حالات زواج وحالة طلاق من كل حالتي زواج في الرياض وفي الغالب ان هذه الظواهر تحدث في السنة الأولى من الزواج⁽¹⁾.

وتؤشر لنا هذه الأرقام انفلات حالة الطلاق والعنوسة في الأقطار العربية واذا كانت طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أقطار الخليج العربي تختلف عنها في بقية الأقطار العربية الأخرى ومنها العراق ومصر الا ان الأرقام في هذه الأقطار تؤشر هي الأخرى الارتفاع المتواصل في جميع ظواهر الزواج غير المألوفة نسبياً كالعنوسة والطلاق وغيرها .

ان حالة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج انعكست بشكل أو بآخر على تفاقم مظاهر العزوبية والنعوسة والطلاق والترمل وكافة المظاهر الأخرى للزواج ، ان ارتفاع المستوى المعيشي والانفتاح الإعلامي والثقافي على العالم الخارجي وتطور مستوى التعليم أدت بالمحصلة النهائية الى ارتفاع معدل عمر الزواج بل وعدم التفكير به في احياناً أخرى وخاصة لدى الذكور كما ان نسبة الزواج من أجنبيات واستخدام الخدم في المنازل وانتشار سبل المدنية المعاصرة ساهمت هي الأخرى في تشجيع الذكور في التعويض عن بعض متطلبات الزواج مقابل تنامي ظاهرة العزوبية والنعوسة لدى الإناث بسبب القيود الاجتماعية التي تسمح في الغالب للذكور بالتفاعل والانغماس في مظاهر المدنية دون الإناث .

ان نسب العزوبية والنعوسة في العراق والوطن العربي تتصاعد بشكل متواصل وهو ما يدفع بالمحصلة النهائية الى حدوث شرخ اجتماعي ينعكس بدوره على مجمل العادات والأعراف والأنماط الاجتماعية والخلقية الحميدة والتي تشكل مصدر قوة وفخر واعتزاز للمجتمعات العربية والاسلامية وان أي خدش أو تماس غير مشروع لمقومات العفة والأخلاق الفاضلة سيؤدي الى تراجع في بنية منظومة الحياة الاجتماعية والقيمية والتي تم بناءها عبر تواصل الأجيال والتي لا يمكن التفريط بها والتنازل عنها وبدونها سنؤول الى مهاوي مجتمعات إشاعة الرذيلة والعادات والتقاليد الطارئة وغير المرغوبة وهي ما يرفضها ديننا وشريعتنا السمحاء .

(1) فوزية الخليوي ، أزواج خارج الحدود .

إن تنامي ظاهرة عدم الزواج في العراق والوطن العربي وانعكاساتها الخطيرة على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية يتطلب من الجميع أفراد أو مؤسسات التصدي لهذه الظاهرة وبكل الوسائل المتاحة لتحجيمها من خلال دراستها ووضع الحلول المناسبة لها ومما تجدر الإشارة إليه أن أسباب عدم الزواج تكمن في الكثير من الأحيان في الفتاة فالبعض من الفتيات تغالي في طلبات مفردات الزواج مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المهور بشكل أكثر من الواقع إضافة إلى التطرف في مواصفات الزوج كالوسامة والموقع الاجتماعي والانحدار العائلي .

وعلى الرغم من تلقي الفتيات لعدد كبير من الطلبات إلا أن البعض منهن يرفضن القبول لأسباب غير منطقية والمذكورة سابقاً إلا أن البعض من هذه الطلبات مشروع ومنها مثلاً السكن المستقل وإن كان الأمر يبدو للبعض أنه طلب غير مقبول نسبياً إلا أنه في أغلب الحالات يكون طلب مشروع لأن الزواج هو بداية لبناء أسرة ومن أهم الأسس لتكوين الأسرة وجود دار سكن مستقل يصلح كقاعدة لبناء الأسرة كما أن الزوجة من حقها أن تعيش في سكن مستقل كلما كان ذلك ممكناً لأنها بكل المعايير فتاة غربية عن أهل زوجها ومن حقها أن تعيش مع زوجها بشكل مستقل احتراماً لمشاعرها إضافة لضمان بناء أسرة صالحة بعيداً عن المشاكل والتجاذبات والخلافات العائلية التي غالباً ما تنشأ من الزواج والاقامة مع أهل الزوج والتي تؤدي إلى مشاكل واختناقات للزوج والزوجة لا حدود لها وخاصة الزوجة .

وهناك عوامل أخرى تتعلق بالمجتمع والأعراف والتقاليد السائدة فالرجل عادة ما يستطيع التعبير عن رغبته في الزواج ويتقدم للفتاة التي يرغب بالزواج منها وإذا لم يتم القبول والتوافق يتقدم إلى أخرى لحين حصول رغبة بالتوافق بين الطرفين في معظم الأحيان .

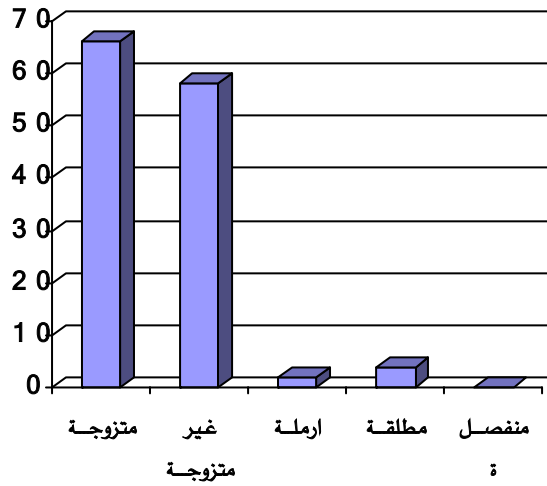
أما الفتاة فإنها في أغلب الأحيان لا تستطيع أن تعلن عن رغبتها في الزواج إلا في حالات محدودة جداً بسبب العادات والأعراف الاجتماعية وفي الغالب على الفتاة أن تنتظر فارس الأحلام الذي يتقدم إليها عند ذلك فقط تسأل من قبل أهلها إن كانت ترغب بالعريس القادم من عدمه وفي بعض الأحيان تحصل الموافقة أو لا تحصل من دون رغبتها أو حتى استطلاع رأيها بشأن موضوع زواجها ومستقبلها وكاستنتاج عام فإن الرجل عموماً له الحرية في اختيار شريك حياته على عكس المرأة التي تكون مقيدة في أغلب الأحيان في اختيار شريك حياتها وفي مناسبات عديدة تزوج المرأة بالإكراه من رجل لا ترغب بالزواج منه أو لا يسمح لها من رجل ترغب بالزواج منه .

جدول رقم (7)

عدد المشمولات بالاستبيان حسب فئات الأعمار والحالة الاجتماعية

فئات الأعمار								الحالة الاجتماعية	عدد المشمولات
51 فأكثر	50-46	45-41	40-36	35-31	30-26	25-18	لم يذكر*		
4	7	4	15	18	13	3	2	متزوجة	66
0	3	3	9	15	17	8	3	غير متزوجة	58
0	2	0	0	0	0	0	0	أرملة	2
0	0	1	1	1	1	0	0	مطلقة	4
0	0	0	0	0	0	0	0	منفصلة	0
4	12	8	25	34	31	11	5		130

♦ لم يذكر العمر في استمارة الاستبيان .



شكل رقم (6)

عدد المشمولات في الاستبيان حسب الحالة الاجتماعية

ومن خلال الاستبيان تم توجيه عدد من الأسئلة للنساء المشمولات وكما موضح في الجدول رقم (8) والذي يوضح أسباب عدم الزواج حسب الأهمية ودرجتها على مجموعة الأسئلة التي تضمنها الاستبيان للنساء غير المتزوجات والذين بلغن (58) منتسبة من مجموع (130) منتسبة وكان لسبب قصور الموقع الاجتماعي والثقافي للمتقدم للزواج كالانحدار العائلي والموقع الوظيفي وسبب القيود الاجتماعية ك معارضة الأهل والأقارب وسبب عدم توفر المعايير المناسبة للمتقدم كالوسامة البدنية والثروة الأسباب الرئيسية لعدم الزواج في عينة البحث وكانت نسبها (24.1%) ، (24.1%) ، (15.5%) على التوالي وبلغت ما نسبته (63.7%) من مجموع النسب الكلية تليها نسبة اللاتي لم يتلقين طلب الزواج اصلاً والتي بلغت (12.1%) وكانت نسب الأسباب الأخرى قليلة نسبياً والتي كانت نسبها (6.9% ، 5.2% ، 5.2% ، 3.4% ، 3.4%) لمعايير الظروف الأمنية ووجود تفاوت ديمغرافي والحالة النفسية للمرأة وفارق السن والأسباب الدينية والمذهبية على التوالي .

ومن خلال مراجعة بسيطة لمفردات الجدول رقم (8) في الاستبيان نشاهد ولأول وهلة ان الانحدار العائلي والاجتماعي للمتقدم والقيود الاجتماعية ك معارضة الأهل والأقارب تأتي في طليعة الأسباب المؤثرة في انسيابية وقبول الزواج وشكلت هذه الأسباب ما نسبته (24.1% ، 24.1%) على التوالي وبمجموع (48.2%) وفي الغالب يكون عدم القبول من الأسرة وبنسب اقل من الفتاة .

لان الأسرة لا زالت مهيمنة بشكل أو بآخر على القبول بالمتقدم من عدمه وان هامش قبول واستطلاع رأي الفتاة ضئيل نسبياً وهو بالتأكيد يتزايد مع تزايد الوعي الاجتماعي وارتفاع المستوى التعليمي للأسرة والفتاة على السواء أما الفتيات اللاتي لم يتلقين طلب الزواج اصلاً فكانت نسبتهن (12.1%) وهي نسبة غير قليلة ترتبط ايضاً بشكل أو بآخر بمنظومة القيم الاجتماعية التي تحد من تحرك المرأة واختلاطها إضافة لعدم استطاعتها المطالبة بالزواج على عكس الرجل الذي يستطيع ان يحدد الوقت المناسب لطلب الزواج متى ما يشاء وحسب الظروف التي تساعده لتحقيق الهدف .

ان مشكلة الزواج أصبحت من المشاكل الكبيرة التي لا بد لنا من وضع الحلول المناسبة لها فإذا كنا نضع الخطط السنوية والخمسية لغرض النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي وغيره من القطاعات الأخرى ومن ضمنها ايضاً قطاع التنمية البشرية المتمثل بالصحة والتعليم والمرأة وغيرها كما تجري في الوقت الحاضر الاستعدادات وعلى كافة الأصعدة لبلورة خطة خمسية واعدة للسنوات (2010- 2014) للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للعراق وبهذه المناسبة فإننا ندعو الى التفكير جدياً ووضع الخطط الواعدة لمشاكل الزواج في العراق انطلاقاً من مبدأ ان ظاهرة الزواج رابطة اجتماعية سامية تتقارب بها الأسر والعائلات ووسيلة متقدمة من وسائل التكافل الاجتماعي فالزواج ليس صورة رومانسية حاملة فحسب وانما وسيلة متقدمة من وسائل التوازن والحماية الاجتماعية ومن هنا تبرز الحاجة الى ضرورة ان تشمل مظلة الزواج حتى بعض النسوة

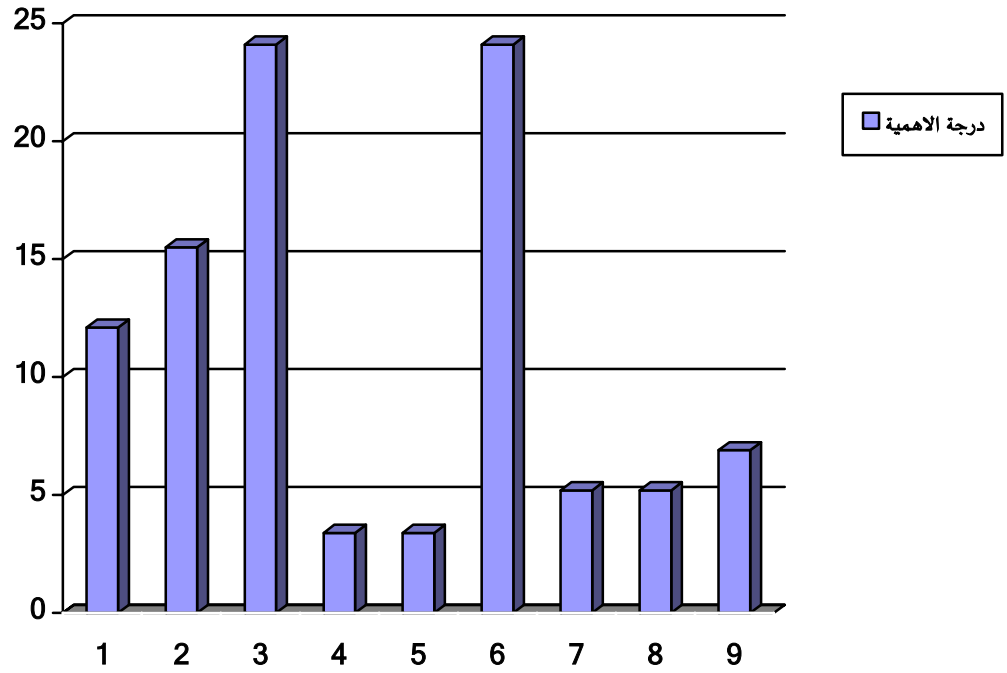
والرجال الذين تقسو عليهم الظروف بالطلاق والترمل وما ينتج عن ذلك من أطفال قد يتطلب الأمر اعانتهم وتربيتهم ومن هنا ينظر المجتمع الى هذه النوعية من الزوجات بالتقدير والاحترام بل بالدعم والتأييد كما ان الشريعة السمحاء تنظر الى ذلك كنوع من أنواع العبادة والتقرب الى الله لما في ذلك من تضحيات سامية ونكران للذات فالزواج عبادة وهو ما نحتاج ان نزرعه في أذهاننا وأذهان أبنائنا وبناتنا ولو انه ساد بطريقة فعالة لانكمشت العنوسة وتقاربت المسافات وزالت الكثير من العقبات والقيود التي تقف أمام الزواج⁽¹⁾ وإشاعة ثقافة الزواج وبما يؤمن شمول هذه الظاهرة في خططنا التنموية مع مراعاة الخصوصية الحضارية والإنسانية للمجتمع العربي .

جدول رقم (8)

أسباب عدم الزواج حسب الأهمية ودرجتها

ت	أسباب عدم الزواج	التسلسل حسب الأهمية	عدم الإجابات	درجة الأهمية %
1	لعدم تلقي طلب بالزواج اصلاً	3	7	12.1
2	عدم توفر المعايير المناسبة للمتقدم كالوسامة البدنية والثروة	2	9	15.5
3	قصور الموقع الاجتماعي والثقافي للمتقدم كالانحدار العائلي والموقع الوظيفي	1	14	24.1
4	أسباب دينية ومذهبية	6	2	3.4
5	فارق السن	6	2	3.4
6	قيود اجتماعية كمعارضة الأهل والأقارب	1	14	24.1
7	أسباب تتعلق بالمرأة كوجود حالة مرضية معينة ووراثية أو حالة نفسية أو غيرها	5	3	5.2
8	وجود تفاوت ديمغرافي بين الذكور والإناث	5	3	5.2
9	الظروف الأمنية	4	4	6.9
	المجموع		58	100

(1) فهد الشمري ، العنوسة ، ظروف وملابسات ، مصدر سابق .



شكل رقم (7)

أسباب عدم الزواج حسب الأهمية

❖ الأرقام من (1 - 9) في الشكل البياني تشير إلى أسباب عدم الزواج في جدول رقم (8).

ويبين لنا الجدول رقم (9) عدد المرات التي تم فيها طلب الزواج من الفتاة ولم تتم الاستجابة للطلب وحسب فئات الأعمار وبلغ الحد الأعلى لطلبات الزواج للمتقدمين لأعلى فتاة (30) طلب ولأقل فتاة (2) طلب ومن خلال قراءة الحد الأعلى والأدنى لطلبات الزواج فان هذا لا يعني ان جميع الفتيات المشمولات بالاستبيان تلقين طلبات بالزواج لان (7) منهن من أصل (58) وبنسبة (12.1%) لم يتلقين اصلاً طلبات بالزواج وهنا تكمن الخطورة بشكل اكبر لان الفتاة من هذا النوع غالباً ما يسودها شعور باليأس والحرمان وقسوة المجتمع عليها مع الركون والاستسلام للنصيب الذي توصف به المرأة التي لم يتقدم اليها طالبي الزواج وبالمحصلة النهائية يتحول هذا الشعور إلى صوب الحقد والكراهية والأناية على نفسها والآخرين وفق معيار ان المجتمع لم ينصفها ولم يمنحها الفرصة لتكون شريكة فاعلة بالمجتمع على عكس الرجل الذي يمنح الفرصة لنفسه كما يمنحه المجتمع هذه الفرصة مما يؤدي بالمحصلة النهائية هدر وخسارة اجتماعية واقتصادية من خلال وضع هذا النوع من الفتيات في زاوية ضيقة لا خروج منها ولا حتى فسحة أمل ولو بشكل نسبي خاصة اللاتي بلغن سن العنوسة وهذا هو الظلم الاجتماعي بأعلى صورته لان الفتاة في مثل هذه المجتمعات في اغلب الأحيان مخلوق ضعيف لا حول له ولا قوة على الرغم من كثرة الشعارات التي تنادي بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكليهما ان الأسرة والمجتمع في مثل هذه الحالة يحكم على الفتاة بالإعدام مع وقف التنفيذ .

وتم استخراج معدل عدد مرات طلبات الزواج لكل فئة من قسمة عدد طلبات الزواج للفتيات لكل فئة على عددهن ، وتركز عدد طلبات الزواج في الفئات (46- 50) ، (31- 35) ، (26- 30) ، (36- 40) حيث بلغ (13) مرة ، (10) مرة ، (10) ، (9) ، مرة على التوالي وفي اعتقادي ان ارتفاع عدد مرات طلبات الزواج لفئة (46- 50) كمعدل الى (13) يرجع الى طول الفترة الزمنية وارتفاع عمر الفتاة الى هذا السن مما يزيد من عدد المرات لطالبي الزواج من الفتيات في هذه الفئة أما ارتفاع عدد المرات في الفئات (31- 35) ، (26- 30) ، (36- 40) فهو الآخر يؤشر في اعتقادي ايضاً عمر الفتاة فهي في مثل هذه السن ايضاً يتقدم اليها عدد كبير من طالبي الزواج فالفتاة في هذه الفئة من العمر تكون قد تجاوزت سن الحمل والإنجاب بما يزيد عن عشر سنوات اما الفئات العمرية (41- 45) والتي بلغ فيها عدد مرات المتقدمين للزواج (6) مرة فتبدو قليلة جداً مقارنة بالفئة العمرية (46- 50) والتي بلغت فيها عدد مرات المتقدمين للزواج (13) مرة فان عدد مرات الزواج يجب ان يكون مساوي أو مقارب لهذه الفئة العمرية بسبب تقدم عمر الفتاة وهي في هذه السن تكون قد استنفذت معظم المتقدمين للزواج وفي نفس الوقت قد يبدو الأمر طبيعي لصغر عينة البحث إضافة للاستثناءات التي قد تلازم الكثير من

الدراسات والبحوث اما الفئة العمرية (18 - 25) فبلغت فيها عدد طلبات الزواج (6) مرات وذلك بسبب صغر عمر هذه الفئة وهي قابلة للزيادة مع تقدم عمر الفتيات في هذه الفئة. ومن خلال مراجعة بسيطة لجميع فئات الأعمار من النساء غير المتزوجات نجد ان معظم الفتيات في هذه الفئات حصلن على فرصة للزواج ولأكثر من مرة بل تجاوزت أكثر من عشرة مرات لبعض منهن باستثناء (7) فتيات من أصل (58) فتاة وبنسبة (12.1%) ان حصول هذه النسبة الكبيرة من الفتيات على طلبات للزواج وبنسبة (87.9%) من عدد الفتيات يعكس حالة غير ايجابية فمن غير المعقول ان تتلقى الفتاة أكثر من (10) طلبات للزواج وترفض جميع هذه الطلبات ان هذه الدراسة تؤثر مدى خطورة الظلم الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة في العراق لان معظم حالات عدم قبول الزواج تأتي من الأسرة والمجتمع وفي حالات محدودة يكون عدم قبول الزواج من الفتاة على الرغم من كثرة عدد المتقدمين لأنها حسب اعتقادها لم تجد الشخص المناسب ضمن المتقدمين لسبب بسيط أنها لم يترك لها حرية الاختيار خارج دائرة المتقدمين لها وليس بالضرورة ان يكون الشخص المناسب ضمن عدد المتقدمين للزواج وهو في اعتقادي حق مشروع للفتاة كما هو حق مشروع للرجل .

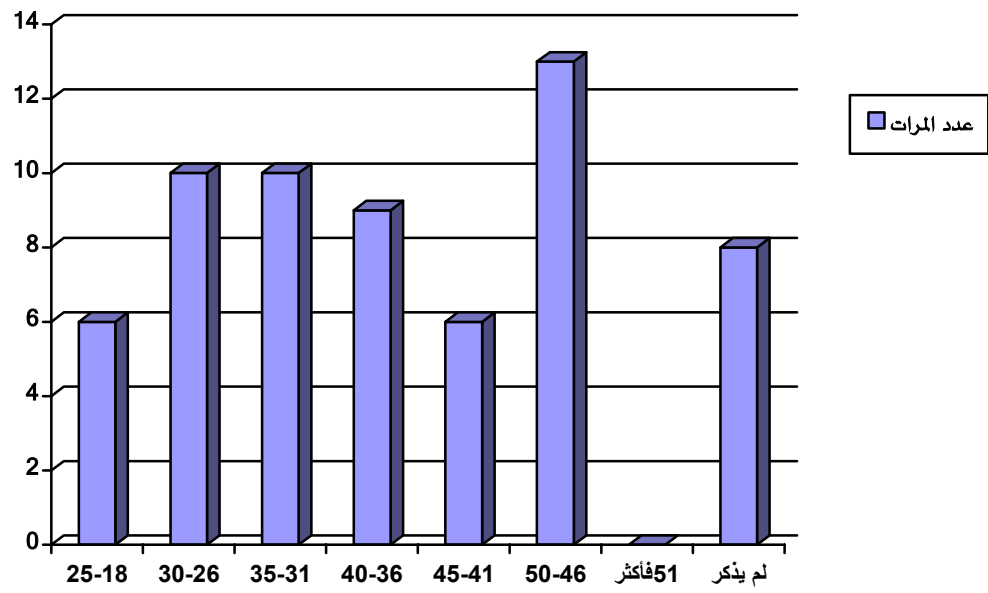
جدول رقم (9)

عدد المرات التي تم فيها طلب الزواج ولم تتم الاستجابة حسب فئات الأعمار

ت	عدد المشمولات	فئات الأعمار	عدد المرات*
1	8	25 - 18	6
2	17	30 - 26	10
3	15	35 - 31	10
4	9	40 - 36	9
5	3	45 - 41	6
6	3	50 - 46	13
7	0	51 فأكثر	0
8	3	لم يذكر*	8
	58		62
			المجموع

♦ بلغ الحد الأعلى لطلبات الزواج (30) مرة في حين بلغ الحد الأدنى (2) مرة .

♦ تم استخراج معدل عدد مرات طلبات الزواج لجميع الفئات كمتوسط لكل فئة من الفئات .



شكل رقم (8)

عدد المرات التي تم فيها طلب الزواج ولم تتم الاستجابة حسب فئات الأعمار

الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة العزوبية في العراق

وتضمن الاستبيان توجيه عدد من الأسئلة للمشمولات بالمسح عن الرؤى والأفاق التي يمكن ان تؤثر حلول قريبة لمشكلة العزوبية أو على الأقل على شكل حلول مقترحة يمكن من خلالها وضع اللمسات الحقيقية لمشكلة العزوبية والإحاطة بجميع مكوناتها ومن ثم المباشرة بتهيئة حزمة من السياسات الواعدة واعتمادها لاحتواء المشكلة ومن ثم وضع برامج ثابتة قادرة على التكيف والانسجام مع مفردات ظاهرة العزوبية وبشكل متواصل لوضع الحلول النهائية للمشكلة .

إن الاستبيان عن الحلول المقترحة لمشكلة العزوبية تضمن عدد من الأسئلة التي نعتقد أنها تمثل عدد من الأدوات الفاعلة التي لو تم اعتمادها لأمكن التخفيف من الوتائر المتصاعدة لها ومن ثم العمل على تحجيمها وتقليل مساحتها بالحد الأدنى الذي لا يتعارض والتوازنات الاجتماعية والاقتصادية .

ويوضح لنا الجدول رقم (10) ان تحسين المستوى المعاشي وزيادة الوعي الثقافى والاجتماعي تدرج في طليعة الحلول المقترحة وشكلت ما نسبته (29.3% ، 25.9%) على التوالي في حين جاءت المنح والقروض والمنح التشجيعية للمتقدمين للزواج وتعدد الزوجات بالمرحلة الثالثة والرابعة وبنسب (13.8% ، 10.3%) على التوالي في حين جاءت الحلول والمقترحات الأخرى بنسب منخفضة وهي استقرار الوضع الأمني وتفعيل دور الإعلام وزيادة فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني في المراحل الأخيرة وبنسب (8.6% ، 6.9% ، 5.2%) على التوالي .

ومن خلال مراجعة دقيقة وشاملة للحلول والمقترحات التي انبثقت من هواجس وتأملات النساء حول الموضوع نرى ان العامل الاقتصادي يبقى هو الحاكم والمحرك الاستراتيجي لمجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بل هو المفتاح السحري الذي يمكن من خلاله علاج معظم الاختلالات والفجوات التي تلازم حياتنا الاجتماعية والاقتصادية اذا ما أحسن استخدامه .

ان تركيز الإجابات وبنسبة (29.3%) حول تحسن المستوى المعيشي كأحد الحلول الأساسية لمشاكل العزوبية يندرج في صلب المعايير الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال خطة تنمية شاملة قادرة على النهوض في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الموارد وبما يؤمن تحسين المستوى المعيشي وإيجاد الحلول المناسبة لجميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بما فيها مشكلة العزوبية والتي ستتلاشى تدريجياً مع تصاعد وتأثر النمو الاقتصادي والاجتماعي كما ان زيادة الوعي الثقافى والاجتماعي استحوذ على ما نسبته (25.9%) باعتباره احد أهم روافد مخرجات التعليم والمعرفة وتواصل وتعزيز التعليم وبناءه على أسس

رصينة يكون الضمانة الأكيدة لوضع الحلول المناسبة لجميع جوانب الخلل والمسارات غير المرغوبة .

ان سياسة الدولة ماضية باتجاه رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التعليم والصحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال خطة خمسية طموحة للسنوات (2010- 2014) ويجري العمل على معالجة هذه المشاكل بأفق وطنية وإنسانية تتناسب وحجم المشكلة ومن خلال قراءة متواضعة لواقع الزواج نرى أنها أصبحت ظواهر تبدو واضحة للعيان وبشكل ملموس بعد القرارات الجريئة التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية في زيادة رواتب موظفي الدولة ومنتسبي القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي مما ساهم بشكل أو بآخر في زيادة عدد وقائع الزواج بشكل واضح وهو ما يمكن تلمسه من خلال المشاهدات في الشوارع والأماكن العامة وحفلات الزفاف الفردي والجماعي كما ان زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي هو الآخر ساهم في تنامي هذه الظاهرة من خلال اتساع ظاهرة التعليم ودعم المؤسسات التربوية والتعليمية . كما ان تعدد الزوجات ظهر على الساحة في الآونة الأخيرة بشكل واضح ولموس كأحد الحلول لظاهرة العزوبية خاصة اذا ما تم وفق معايير متكافئة يسودها الاحترام والثقة المتبادلة بعيداً عن الاستغلال والأنانية ، كما ان منح تسهيلات للمتقدمين للزواج كالمناح والقروض وغيرها من المستلزمات الأخرى كفيل بزيادة الإقبال على الزواج كما ان نشر ثقافة الزواج وأهميته لتوفير الكثير من الاحتياجات الفطرية للنفس السوية بشكل يتوافق مع القيم الدينية والأخلاقية والأعراف السليمة فالزواج (على الرغم من انتقاد البعض له أو الشكوى من مشاكله) هو أفضل مؤسسة اجتماعية عرفها البشر حتى الآن ويؤدي وظيفة أساسية لاستمرار الجنس البشري وارتقاءه خاصة في حالة قيامة على أسس سليمة⁽¹⁾ .

(1) محمد المهدي ، العنوسة في الوطن العربي ، مصدر سابق .

كما إن دور الإعلام وفي كافة الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية ومن خلال سياسات وبرامج هادفة يمكن ان يكون احد الحلول المناسبة لإشاعة ثقافة الزواج والتبصير بأهميته ودوافعه الإنسانية كما ان المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني يجب ان تلعب دور رائد لكافة النشاطات التي تدعم ظاهرة الزواج وزيادة وتأثيرها ومنها وزارة الدولة لشؤون المرأة وأعضاء المجلس الوطني من النساء والرجال والمنظمات النسوية في منظمات المجتمع المدني وهي منظمات كثيرة ومتعددة ان المنظمات الرسمية وشبه الرسمية التي تعني بشؤون المرأة كثيرة ومتعددة ، الا أنها ومع تعددها وتنوعها لا زالت نشاطاتها وبرامجها محدودة لا تتناسب وإمكاناتها وصلحياتها وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تتعرض لها المرأة في العراق والوطن العربي ومع ايماننا بضرورة منحها جميع الحقوق التي تكفل كرامتها وإنسانيتها كشريكة فاعلة في المجتمع وتهيئة جميع البنى الاجتماعية والاقتصادية للنهوض بها وتهذيب جميع القيم والعادات والتقاليد المقيدة لحركتها ونشاطها وقدراتها الا انني اعتقد ان حقوق المرأة وتعزيز مكانتها ليس سلعة قابلة للبيع والشراء وموضع خلاف بينها وبين أخيها الرجل يمكن المساومة عليها في أي وقت ولكن الأمر يتعلق بالمرأة نفسها فكلما سعت المرأة في مزاولة النشاط الاجتماعي والاقتصادي وفي كافة مجريات الحياة ومشاطرة أخيها الرجل بعزم ومثابرة وثقة عالية بالانفس كلما فرضت نفسها ووجودها وفي كافة ميادين الحياة ونالت احترام الرجال قبل النساء من دون الحاجة لقيام منظمات واتحادات للدفاع عن حقوقها وما يتبعها من ندوات ومؤتمرات وسجلات يمكن ان نوفرها في ترصين العلاقات الاجتماعية والأسرية وحماية الجنسين .

وعلى الرغم من قلقنا على العزوبية والعنوسة وأثارهما ، فعلى ان نحترم اختيار البشر في زواجهم أو عدمه فلا ترغم فتاة على زواج لا ترغبه لمجرد التخلص من شبح العنوسة فالكثير من الفتيات يفضلن البقاء بدون زواج لوجود قناعة لدى بعضهن ان الزواج من بعض الأشخاص المتقدمين يجعل من حياتها معدومة لا يقدم لها شئ سوى البؤس والشقاء خاصة في ظل عدم حرية الفتاة في الاختيار فهي تفضل في هذه الحالة البقاء طول حياتها عانس على زواج صفقة أو زواج غير متكافئ يجلب لها الذل والهوان فهي تفكر الف مرة قبل القبول بهذا النوع من الزواج وتفضل بقائها في منزلها في خدمة والديها ومن بعدهم أشقائها وشقيقاتها وتربية أولادهم وما يجلب لها هذا الأمر من متاعب نفسية وجسدية الا أنها تفضله على اختيار الزواج غير المتكافئ وهذا لا يمنع من وجود بعض الحالات المتطرفة الاستثنائية لدى بعض الفتيات اللاتي لا يرغبن بالزواج على الرغم من كثرة المتقدمين واتاحة فرص مناسبة من بين المتقدمين وغالباً ما يكون الرفض لأسباب نفسية ومخاوف وتردد إضافة الى المغالاة في الطلبات والمواصفات .

وكاستنتاج عام فان تحسن المستوى المعاشي وزيادة الوعي الثقالي والاجتماعي وتقديم التسهيلات والقروض للشباب المتزوجين وتعدد الزوجات تمثل الخيارات الأساسية لحل مشكلة العزوبية

والعنوسة إضافة لدور وسائل الاعلام والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من دور مؤثر في ايجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة .

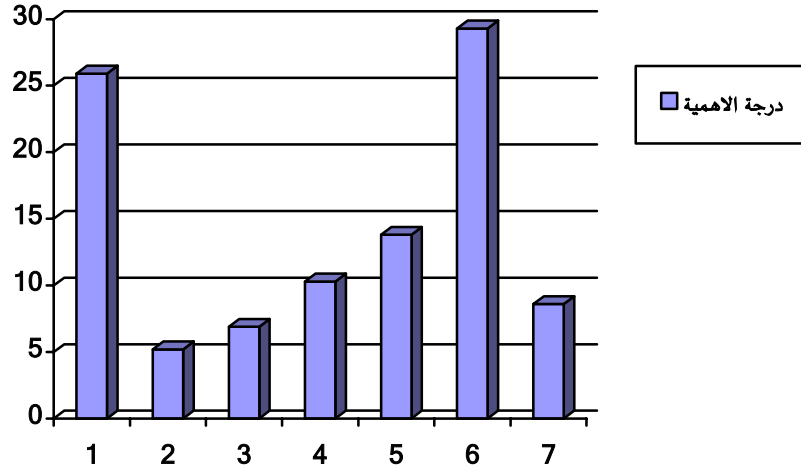
كلنا أمل ومن خلال تظافر المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والرجال والنساء ومن خلال تحمل المسؤولية والأمانة من ايجاد حل لهذه المشكلة الحيوية ونحن على ثقة ان سياسة الدولة عقدت العزم على حل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل من خلال الخطط والبرامج التي يجري اعدادها وتنفيذها تباعاً في الوقت الحاضر والمستقبل .

كما نأمل من شقيقتنا المرأة بالاعتماد على نفسها واثبات ذاتها في كافة ميادين العمل والإنتاج جنباً الى جنب مع أخيها الرجل وفي هذه الحالة فقط نكون قد تجاوزنا والى الأبد جميع مشاكل المرأة لأننا اذا ما استسلمنا لمثل هذه الطروحات سيأتي اليوم الذي نحدد فيه مسار اخر لمشاكل الرجل أيضاً وفي هذه الحالة ستخلط الأمور وتتداخل وندور في حلقة مفرغة فكلنا بشر الرجال والنساء ويجب ان نتكاتف في حل جميع المشاكل والصعوبات التي تواجه ادم وحواء .

جدول رقم (10)

الحلول المقترحة حسب الأهمية ودرجتها

ت	الحلول المقترحة	التسلسل حسب الأهمية	عدد الاجابات	درجة الأهمية %
1	زيادة الوعي الثقافى والاجتماعي .	2	15	25.9
2	زيادة فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني مثل اتحاد النساء والمنظمات الأخرى .	7	3	5.2
3	تفعيل دور الاعلام وجميع الوسائل المقروءة والمرئية والمسموعة وغيرها وعن طريق برامج وسياسات طموحة وهادفة .	6	4	6.9
4	تعدد الزوجات .	4	6	10.3
5	منح قروض ومنح تشجيعية للمتقدمين للزواج .	3	8	13.8
6	تحسين المستوى المعاشي .	1	17	29.3
7	استقرار الوضع الأمني .	5	5	8.6
	المجموع		58	100



شكل رقم (9)

الحلول المقترحة حسب الأهمية ودرجاتها

❖ التسلسل من (1- 7) في الشكل البياني يشير إلى الحلول المقترحة كما في الجدول رقم (10)

- تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتي تمثل الأفكار التي تضمنها البحث .
1. ان المرأة حقيقة أساسية وتمثل نصف المجتمع كما أنها شريكة في كافة المسارات الاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن بدونها تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة .
 2. اتساع ظاهرة العزوبية والعنوسة بشكل ملموس خلال العقود الأخيرة والتي بلغت فيه نسبة النساء غير المتزوجات حوالي (27%) من إجمالي عدد النساء في سن الحمل والانجاب (15- 49) سنة بموجب نتائج التعداد السكاني لسنة 1987 والى حوالي (34%) بموجب نتائج التعداد السكاني لسنة 1997 والى أكثر من (38%) بموجب نتائج المسح (mics-3) لسنة 2006 والى حوالي (45%) بموجب نتائج الاستبيان وهي نسب متصاعدة لها انعكاسات خطيرة على الأسرة والمجتمع .
 3. على الرغم من حصول المرأة على الكثير من حقوقها والتي تم بلورتها في الدستور والمواثيق الأخرى الا أنها لا زالت تعاني بشكل أو باخر للعديد من مظاهر الظلم والتعسف وان تعالت الأصوات لإنصافها وتعزيز مكانتها في وسائل الاعلام والمؤتمرات والندوات والمنظمات المحلية والدولية .
 4. ان الزواج هو الوسيلة المثلى لبناء مجتمع متوازن ومستقر والأسرة تتكون عن طريق الزواج الذي يشبع الحاجات النفسية والجسدية للأفراد ويحقق الحياة الواعده والهدوء والاستقرار ويبعد الانحراف والشذوذ كما انه أفضل مؤسسة اجتماعية عرفها البشر لاستمرار الجنس البشري وارتقائه على أسس سليمة .
 5. ان القيود الاجتماعية والانحدار العائلي والموقع الوظيفي والمعايير الشخصية للمتقدم للزواج كالوسامة البدنية والثروة تنصدر الأسباب الرئيسة لزيادة العزوبية والعنوسة إضافة للأسباب الأخرى التي تتعلق بالأسباب الاقتصادية وانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي التي ساهمت بشكل أو باخر في تفاقم هذه الظاهرة .
 6. لا زالت المرأة مقيدة في اختيار شريك حياتها ولها هامش محدود من الحرية في ممارسة هذا الحق على عكس الرجل الذي يختار الوقت المناسب والفتاة المناسبة للزواج في حين تبقى الفتاة في الغالب تنتظر النصيب القادم لها وقد يقبل أو لا يقبل وحسب قناعة الأسرة في اغلب الأحيان .
 7. إن المرأة كيان رقيق ومزيج من الحنان والعاطفة كرمها الله تعالى ولا بد لنا ان نحترم هذا الكيان وأنها خلقت كي تكون وديعة وملاك من السماء اذا أحسن التعامل معها .

8. على الرغم من الجهود المبذولة والتضحيات التي قدمتها المرأة وعلى مختلف الأصعدة لتحقيق ذاتها ومشاركتها الفعالة في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الا أنها أخفقت بعض الشيء عندما سمحت بممارسة العنف الأسري وضرب الزوج لها من خلال المسح المتعدد المؤشرات والذي تراوحت نسبته بين (20% - 59%) ولأسباب مختلفة .
9. ان أسباب العزوبية والعنوسة في بعض الحالات تتعلق بالفتاة نفسها بعيداً عن الأسرة والمجتمع من خلال التطرف والمغالاة في تكاليف المهر والزواج ومقومات الوسامة البدنية والموقع الاجتماعي وغيرها .
10. ان ظاهرة العزوبية والعنوسة لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية خطيرة على الأسرة والمجتمع فهي تحد بشكل أو باخر من قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في الحياة العامة إضافة لظهور حالات العزلة والاكنتاب التي غالباً ما تولد الأنانية والعدوانية وبالمحصلة النهائية حصول خسائر مادية ومعنوية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خاصة عندما تدخل المرأة في مرحلة العنوسة .
11. ان انتشار واتساع ظاهرة العزوبية والعنوسة ومظاهر الزواج الأخرى ليس في العراق فحسب بل في جميع الأقطار العربية ومنها وجود (9) ملايين عانس في مصر من الذكور والإناث تجاوزوا سن (35) سنة وارتفاع نسبة الطلاق في السعودية الى (20%) من عقود الزواج المسجلة وارتفاع عدد النساء العوانس في السعودية الى مليون ونصف المليون عانس وفي قطر بلغت نسبة الطلاق (31%) من إجمالي حالات الزواج ونسبة العنوسة (15%) وفي الكويت بلغت نسبة الطلاق (35%) والعنوسة (18%) وفي الامارات ارتفعت نسبة الطلاق الى (46%) والعنوسة الى (20%) .
12. وأمام هذا الكم الهائل والمساحة الواسعة من مشاكل المرأة المتعلقة بالعزوبية والعنوسة والطلاق والترمل لم نتلمس بوادر سياسة هادفة تتناسب وحجم المشكلة .

تم صياغة عدد من التوصيات على ضوء الأفكار الواردة في الاستنتاجات :-

1. ان النهوض بالمرأة وتعزيز مكانتها ومشاركتها في كافة الفعاليات أصبح من الأولويات الوطنية التي يجب ان يسعى الجميع لتحقيقها .
2. وعطفاً على الفقرة (1) ان بلورة وتعزيز مسيرة المرأة لا يتحقق من خلال الشعارات والمؤتمرات وانما من خلال المرأة نفسها وسعيها لتحقيق ذاتها ومن خلال مشاركتها في ميدان العمل والإنتاج وإيمان الرجل بوجودها كشريكة له في كافة مرافق الحياة مع وجود الأطر القانونية لحمايتها من الظلم والتعسف .
3. بالإمكان تقليل مظاهر العزوبية والعنوسة وكل مشاكل الزواج الأخرى كالطلاق والترمل من خلال برامج هادفة في خطط التنمية الوطنية التي يجري الاعداد لها للسنوات (2010 - 2014) مع اعطائها الأولوية جنباً الى جنب مع المشاكل الأخرى وبذلك نكون قد أنجزنا احد أهم الأهداف الوطنية الإنسانية التي تصب في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ومن خلال وزارات التخطيط وشؤون المرأة والعمل ومنظمات المجتمع المدني وكل الجهات الأخرى ذات العلاقة .
4. نشر ثقافة الزواج ومن خلال برامج توجيهية هادفة من جميع وسائل الاعلام بما فيها الوزارات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية وعقد الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية بهذا الشأن انطلاقاً من مبدأ ان الزواج هو أفضل مؤسسة اجتماعية عرفها البشر لاستمرار الجنس البشري .
5. احترام خيارات الفتاة بشأن اختيار شريك حياتها كلما كان ذلك ممكناً ضمن الثوابت الأخلاقية والإنسانية وبعيداً عن التراكمات والترسبات والعادات والتقاليد الاجتماعية المقيدة .
6. الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة لان العامل الاقتصادي هو الحاكم والمعيار الأساسي في رفع مسيرة الزواج حيث شكل مع زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي ما نسبته أكثر من (55%) في الحلول المقترحة لمشاكل الزواج وهو ما تم العمل به من خلال القرارات الجريئة لحكومة الوحدة الوطنية في زيادة رواتب الموظفين ومنتسبي القوات المسلحة والأمن الداخلي والتي انعكست بشكل واضح في زيادة وتائر المتزوجين من هذه الفئات مع استجابة الفئات الاجتماعية الأخرى لما تركته هذه الزيادة من انعكاسات على مفردات النشاط الاقتصادي والعاملين فيه .

7. تقديم المنح والقروض للمتزوجين بالتنسيق بين وزارتي المالية والعمل والمؤسسات الاخرى ذات الاختصاص مثل منظمات المجتمع المدني والجمعيات لتوفير فرص العمل والسكن والمستلزمات الاخرى مع تشجيع ظاهرة تعدد الزوجات كلما كان ذلك ممكناً وضمن الضوابط التي تكفل مكانة المرأة كأحد الحلول المقترحة لهذه الظاهرة .
8. عدم قبول المرأة بممارسة أي نوع من أنواع العنف الأسري سواء بالضرب أو غيره لأنها مخلوق يستحق كل التقدير والاحترام وخاصة عند قيامه بكل الواجبات جنباً الى جنب مع أخيها الرجل وحل جميع المشاكل والصعوبات بالحوار والتفاهم المشترك وصولاً الى مجتمع الفضيلة والرفاهية .
9. عدم مغالاة الفتيات والأسر في تكاليف المهور ومواصفات المتقدمين للزواج .
10. تنفيذ مسح هادف لظاهرة العزوبية والعنوسة بما فيها حالات الطلاق والترمل والانفصال من قبل الجهاز المركزي للإحصاء والجهات ذات العلاقة للوقوف على أسبابها ووضع المعالجات المناسبة لها وهو ما سيوفره التعداد العام للسكان المزمع تنفيذه خلال سنة 2010 والذي يصلح كإطار سليم لهذا المسح .

قائمة المراجع

1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1987 .
2. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 .
3. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2006 .
4. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لسنة 2007 .
5. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2007 .
6. محمد المهدي ، العنوسة في الوطن العربي ، أسباب وحلول ، 2007 .
7. مها الخطيب ، العنوسة كابوس الرجل قبل المرأة .
8. عازيات مع سبق الإصرار .
9. العنوسة ، ظروف وملابسات .
10. شمخي جبر ، العنف ضد المرأة أشكاله ومصادره وأثاره ، جريدة الصباح ، العدد 1387 ، 2008 .
11. عبد العزيز بن محمد السريهيد ، أنا مسلمة ، العنوسة والطلاق نسب وإحصائيات .
12. فوزية الخليوي ، أزواج خارج الحدود .